

يواجه جيل الشباب اليوم عالمًا يتغير تغيرًا جذريًا. فنصف وظائف العالم تقريبًا — والتي تبلغ حوالي 2 مليار وظيفة — عرضة لخطر الانقراض بسبب تزايد أتمتة العمليات في العقود المقبلة. وعلى عكس تأثير الابتكار على الأجيال السابقة، تنطوي التكنولوجيا الجديدة على خطر داهم يتمثل في عدم توفير فرص عمل توازي ما يتم الاستغناء عنه من وظائف في هذا القطاع. وبسبب التحولات بين الصناعات وطبيعة العمل المتغيرة داخلها، سيزداد الطلب على المهارات عالية المستوى وستفقد العديد من الوظائف ذات المهارات المنخفضة والمتوسطة أهميتها. وسوف تكون غالبية الوظائف المتاحة أمام الموظفين الذين لا يتمتعون بالمهارات عالية المستوى غير مضمونة ودون مقابل مجزٍ. ولا يمكن اكتساب المهارات اللازمة، ومنع تفاقم مشكلة عدم المساواة وتوفير مستقبل مزدهر للجميع إلا عن طريق التعليم عالي المستوى لجميع الأطفال.

في المهارات إلى إعاقه النمو الاقتصادي حول العالم، مع التهديد بوجود تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى.

في عام 2030 في البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي ظل الاتجاهات الحالية، سينجح شاب واحد فقط من كل عشرة شباب في اكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية.

ولكن على الرغم من الأهمية القصوى للاستثمار في التعليم والوعود التي قطعها القادة مرارًا وتكرارًا على اختلاف أجيالهم، فإن الاستثمار المحلي والعالمي ظل راكدًا في السنوات الأخيرة، واحتل التعليم أدنى مرتبة في قائمة أولويات زعماء العالم، وكثيرًا ما جاءت نتائج الاستثمار في هذا الصدد مخيبة للأمل.

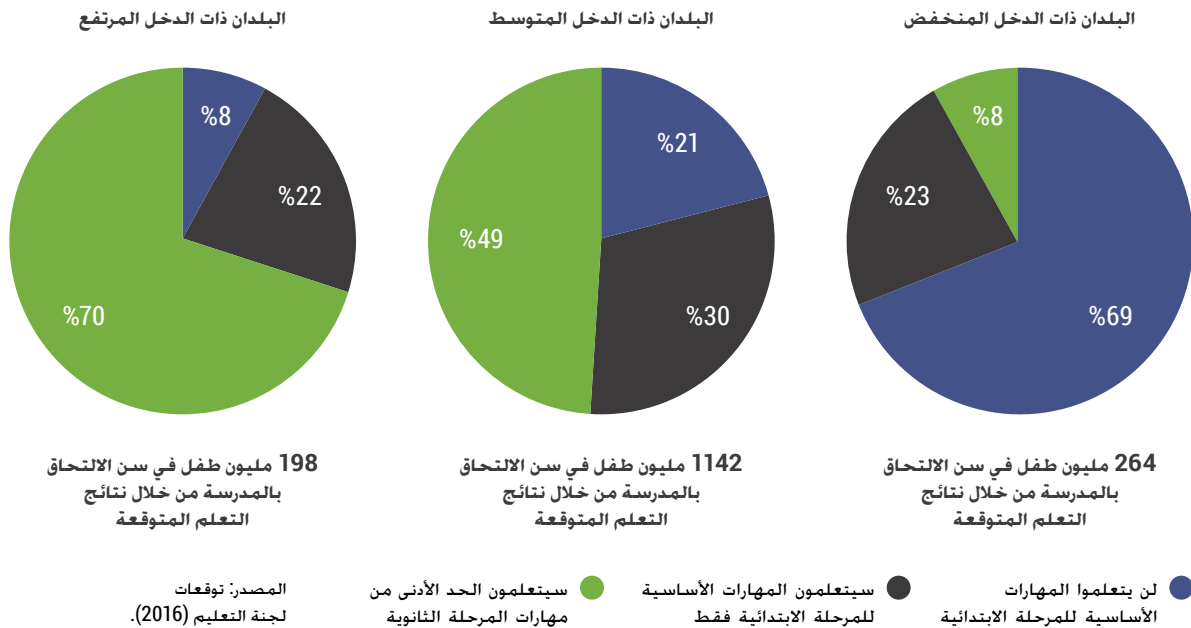
إن التعليم في كثير من البلدان لا يشهد تحسُّنًا، بل إن تخلف الأطفال عن الركب يزداد بشكل خطير: فهناك 263 مليون طفل وشباب غير ملتحقين بالمدارس، ويزداد عدد الأطفال المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية، وبالنسبة للأطفال الملحقين بالمدارس، لا يستفيدون من العملية التعليمية. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لا يكتسب سوى نصف طلاب المدارس الابتدائية وأكثر قليلاً من ربع طلاب المدارس الثانوية المهارات الأساسية على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي على الترتيب. وتوقع اللجنة أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فبحلول عام 2030

سيواجه الشباب في البلدان النامية أعظم التحديات في السنوات المقبلة. في الماضي، حققت العديد من الاقتصادات النامية نموها عن طريق نقل عمال المزارع إلى المصانع، وفي المستقبل، سيتطلب الأمر إيجاد نماذج نمو جديدة، ولكنها ستتطلب مستوى من المهارة يفوق ما تسعى العديد من الاقتصادات حاليًا إلى توفيره. ستزداد الخصائص السكانية من خطورة هذا التحدي. وسوف تشهد البلدان التي تعاني بالفعل تخلفًا شديدًا في النظم التعليمية طفرات كبرى في أعداد المواليد. وستكون أفريقيا موطنًا لمليار شاب بحلول عام 2050.

ستؤدي الفجوة المتزايدة في المهارات إلى إعاقه النمو الاقتصادي، مع وجود تداعيات اجتماعية وسياسية بعيدة المدى.

واليوم بالفعل، يجد نحو 40 في المائة من أرباب العمل على مستوى العالم صعوبة في تعيين أشخاص من ذوي المهارات التي يحتاجون إليها. وسوف تكون هناك حاجة لاكتساب مهارات جديدة للحياة والتأقلم والعمل بحرية، فضلًا عن المهارات الفنية والاجتماعية والتفكير النقدي. إذا لم يتمكن التعليم في العديد من أنحاء العالم من مواكبة هذه المتطلبات المتغيرة، سيكون هناك نقص كبير في العمالة الماهرة في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة كما سيؤدي إلى وجود فائض كبير في العمالة ذات المهارات الضعيفة. وستؤدي الفجوة المتزايدة

أزمة التعليم العالمية: نتائج التعلم المتوقعة لمجموعة من الأطفال والشباب ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة في عام 2030



إن التعليم هو أذكى الاستثمارات - فنسب الفوائد إلى التكاليف تكون مرتفعة

لكل دولار واحد يتم استثماره في سنة إضافية من التعليم...



المصدر: جيمسون وشيفرهوف (2016).

فرص اكتساب المهارات إلى حوالي 400 مليون شخص بحلول عام 2050. ومع صعوبة صمود المنظومة التعليمية وتماسكها، ستسبب ندرة المهارات في زيادة التعرض للخدمات ومخاطر عدم الاستقرار، وفي عالم تسوده العولمة، ستعبر هذه المخاطر الحدود الوطنية وتصبح مشاكل عالمية تتطلب اتخاذ إجراء على الصعيد العالمي.

عندما تصطدم الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية والجغرافية السياسية مع أنظمة التعليم الضعيفة، تتعاظم مخاطر عدم الاستقرار والتطرف والتهور الاقتصادي. إذا لم يستطع العالم تسليح جميع الشباب بالمهارات التي يحتاجون إليها للمشاركة في الاقتصاد في المستقبل، لا يمكن تعويض تكاليف هذا التراخي والتأخير. فهناك حتمًا طريقة أفضل.

إن الدولار المستثمر في سنة إضافية من التعليم يدر فائدة قدرها 10 دولارات في البلدان ذات الدخل المنخفض.

إن الاستثمار في التعليم أمر لا محيص عنه. فالتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو مهم لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وضروري لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. إن الدولار المستثمر في سنة إضافية من التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، يدر أرباحًا وفوائد صحية قدرها 10 دولارات في البلدان ذات الدخل المنخفض وما يقرب من 4 دولارات في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ويمكن أن يُعزى حوالي ثلث الانخفاض في معدل وفيات الكبار منذ عام 1970 إلى المكاسب التي تم تحقيقها في تعليم الفتيات والشابات. وقد تزيد هذه الفوائد في المستقبل مع تحسين جودة التعليم وكفاءته وفق ما ورد في هذا التقرير.

سينجح أربعة أطفال فقط من كل 10 أطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في اكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية، وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، سينجح طفل واحد من كل 10 أطفال في اكتساب تلك المهارات.

ويدون اتخاذ الإجراءات المناسبة، ستقف أزمة التعلم هذه حجر عثرة أمام إحراز أي تقدم في سبيل بلوغ أبسط هدف من أهداف التنمية: القضاء على الفقر المدقع. وفي الاتجاهات الحالية، قد يظل أكثر من ربع السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض يعيشون في فقر مدقع في عام 2050، وسيكون تأثير ذلك على الصحة على نفس القدر من الخطورة، تشير التوقعات إلى أنه وفقًا للاتجاهات الحالية، فإنه بحلول عام 2050، سيتسبب عدم توفير فرص كافية لحصول على تعليم عالي المستوى إلى حصد أرواح كل عام تعادل أعداد من يلقون حتفهم جراء الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا، وهما من الأمراض الأكثر فتكًا على مستوى العالم.

وإذا استمر عدم المساواة في التعليم، ستكون تداعيات ذلك على الاستقرار وخيمة أيضًا، ويُظهر التحليل التاريخي أن عدم المساواة يغذي الاضطرابات؛ ففي البلدان التي تتضاعف فيها مستويات عدم المساواة في التعليم، تكون احتمالية الصراع أكثر من الضعف. ومن المرجح أن تتعاظم الاضطرابات عندما تتسع الفجوة بين توقعات الشباب حول الفرص التي يجب أن تكون متاحة أمامهم والواقع الذي يواجهونه. وقد تؤدي تحركات السكان إلى تفاقم هذه الضغوط. فالיום يبلغ عدد النازحين بسبب الصراع أعلى مستوياته على الإطلاق ومن المتوقع أن تزداد الهجرة بسبب الصراع وتغيير المناخ والضغط الاقتصادية. ومن المتوقع أن يزداد عدد المهاجرين الدوليين، والذين سيُحرم العديد منهم من

وأخيرًا تزداد قيمة التعليم لأن التعليم هو الذي سيقدر ما إذا كانت الاتجاهات المحددة لهذا القرن - التكنولوجية والاقتصادية والديموغرافية - ستخلق فرصة أو ترسخ لعدم المساواة، ولأنه العامل المشترك الحاسم للتصدي بنجاح للتحديات العالمية التي تواجهها الإنسانية.

خلق جيل التعلم

تخلص لجنة التعليم إلى أنه من الممكن إحقاق جميع الشباب بالمدارس والتعلم خلال جيل واحد - وعلى الرغم من حجم التحدي. يمكننا خلق جيل التعلم، وتحت اللجنة شركاء التنمية لتأييد هذه الرؤية الجريئة.

وسيكون هذا أكبر توسع للفرص التعليمية في التاريخ.

إننا نعلم أنه يمكن تحقيق هذا الأمر نظرًا لأن ربع دول العالم تسير بالفعل في الاتجاه الصحيح. فإذا ما أسرعت الدول الأخرى من وتيرة نموها لتصل إلى المعدل الذي حققته أسرع الدول تحسنًا على صعيد التعليم والتي تمثل 25% من دول العالم، فخلال جيل واحد، يمكن لجميع الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الوصول إلى التعليم عالي المستوى في مراحل ما قبل التعليم الابتدائي والابتدائي والتعليم الثانوي. وسيكون من المحتمل أن يصل الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المستوى الأساسي من مهارات المدرسة الثانوية والمشاركة في تعليم ما بعد المرحلة الثانوية ليكونوا مثل نظرائهم اليوم في البلدان مرتفعة الدخل.

خلال جيل واحد، يمكن للعالم تحقيق الأهداف التعليمية المهمة:

- التعليم ما قبل المدرسي عالي المستوى لجميع الأطفال.
- إتمام جميع الفتيات والفتيان تعليمهم الابتدائي، ومحو أمية جميع الأطفال الذين هم في سن العاشرة في الكتابة والحساب.
- اكتساب نسبة من الفتيات والفتيان مهارات المرحلة الثانوية في البلدان ذات الدخل المنخفض لتصل إلى المستويات الحالية في البلدان ذات الدخل المرتفع.
- المشاركة في العملية التعليمية بعد المرحلة الثانوية في البلدان ذات الدخل المنخفض لتصل إلى مستويات قريبة من التي تشهدا اليوم البلدان ذات الدخل المرتفع.

- تقليل نسبة عدم المساواة في المشاركة والتعليم بين أغنى وأفقر الأطفال داخل البلدان إلى أدنى مستوى ممكن. إلى جانب التقدم الكبير في الحد من أشكال عدم المساواة الأخرى.

وسيكون هذا أكبر توسع للفرص التعليمية في التاريخ. وستجني الدول التي تستثمر وتقوم بعمليات الإصلاح لتحقيق هذه الأهداف فوائد هائلة تفوق التكاليف كثيرًا. كما ستحصل على المزايا الاقتصادية التي تأتي من القوى العاملة المتعلمة التي تمتلك المهارات اللازمة للمنافسة في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وسوف تُترجم الفوائد الاقتصادية الشاملة إلى مكاسب كبيرة في مستويات الدخل والمعيشة على المستوى الفردي أيضًا، وبوجه عام، تعتقد اللجنة أنه إذا أُتيحت الفرصة أمام الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض الذين يبدئون مرحلة التعليم ما قبل المدرسي اليوم للاستفادة من الرؤية الخاصة بجيل التعلم، فمن المتوقع أن يحصلوا طول حياتهم على مكاسب تقترب من خمسة أضعاف المكاسب التي حصل عليها أبائهم، وهي قيمة تتجاوز مجموع تكاليف تعليمهم بمعامل 12.

اتفاق تمويل خاص بجيل التعلم

ل للوصول إلى جيل التعلم، تدعو اللجنة إلى إبرام اتفاق تمويل بين البلدان النامية والمجتمع الدولي. يتحقق من خلال أربعة تحولات تعليمية - في الأداء والابتكار والمشاركة والتمويل. وبموجب هذا الاتفاق، تلتزم الحكومات الوطنية بإصلاح أنظمتها التعليمية لتحقيق أقصى قدر من التعلم والكفاءة وضمان حصول كل طفل على التعليم عالي المستوى. مجانًا من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية، من خلال الزيادة التدريجية والمستدامة للتمويل المحلي. عندما تلتزم البلدان بالاستثمار وعمليات الإصلاح، سيفتح المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم التمويل المتزايد والقيادة اللازمة لدعم البلدان التي تقوم بالتحول في مجال التعليم، ويشمل ذلك توفير تمويل جديد من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك إنشاء آلية استثمار تعليمية جديدة للمساعدة على زيادة التمويل من بنوك التنمية متعددة الأطراف. سيؤدي الاتفاق إلى تعبئة حلقة قوية وفيها يؤدي الاستثمار في التعليم إلى وجود عمليات إصلاح ونتائج مرجوة تؤدي بدورها إلى استثمارات جديدة. يجب تعزيز الاتفاق من خلال آليات جديدة للمساءلة تضيف الشفافية على ما إذا كان المجتمع الدولي والبلدان النامية تتحمل مسؤولياتها تجاه التعليم.

التحويلات الأربعة للحصول على جيل التعلم

ليصبح جيل التعلم واقعاً ملموساً فإن ذلك يتطلب المزيد من الموارد المالية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استثمار تلك الموارد بكفاءة وتقديم أكبر عائد ممكن. وإتمام الإصلاحات الممكنة لضمان أن الأطفال الملتحقين بالمدارس يتلقون تعليمًا فعليًا - ويكتسبون التعليم والمهارات التي يحتاجون إليها ليصبحوا أشخاصًا منتجين وناجحين. ومن أجل تحقيق رؤية جيل التعلم، فقد حددت اللجنة أربعة تحولات تعليمية يلزم على صانعي القرار على الصعيدين الوطني والدولي الاضطلاع بها:

1. الأداء

لتحقيق النجاح، فإن الأولوية الأولى لأي جهود إصلاح هي إرساء اللبنة الأساسية لتحقيق النتائج، وتعزيز أداء النظام التعليمي، ووضع النتائج أولاً.



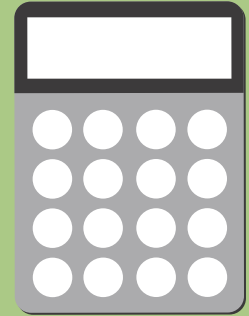
2. الابتكار

يجب على النظم التعليمية الناجحة تطوير أساليب جديدة ومبتكرة لتحقيق النتائج المرجوة، والاستفادة من فرص الابتكار في تحديد من سيقوم بتقديم الخدمات التعليمية وأين وكيف من أجل مواجهة تحديات التعليم في المستقبل.



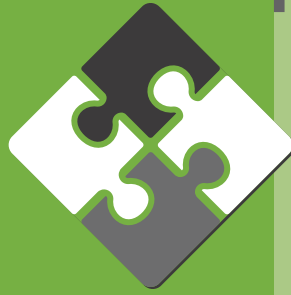
4. التمويل

يجب على أنظمة التعليم الناجحة الاستثمار بشكل أكبر وأفضل، ويجب أن تستند هذه الاستثمارات إلى المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية لضمان حصول كل طفل على التعليم عالي المستوى، مجاناً من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية. كما يجب أن تكون مدعومة بموارد وقيادة الشركاء الدوليين، وتحديد أولويات استثماراتهم في البلدان التي تثبت التزامها بالاستثمار وعمليات الإصلاح.



3. الشمولية

يجب أن تصل النظم التعليمية الناجحة إلى الجميع، بما في ذلك الأشخاص الأكثر حرماناً و تهميشاً. وعلى الرغم من أن التحويلات الأولى سيساعدان على ضمان فعالية أنظمة التعلم، فإنهما لن يسدا فجوة التعلم ما لم يتخذ القادة خطوات إضافية لتشمل وتدعم من هم أكثر عرضة لخطر عدم التعلم - الفقراء، والذين يتعرضون للتمييز، والفتيات، ومن يواجهون أضرار عديدة.



هناك أدلة واضحة على أن ضمان الإنفاق الأكثر فعالية وكفاءة سيكون أمراً حاسماً توفير المزيد من التمويل من أجل التعليم من مصادر حالية أو جديدة. وبالتالي فإن الهدف من هذه التحويلات الأربعة هو تكوين نهج شامل - يعتمد كل منها على الآخر.

التحول الأول: الأداء - إصلاح الأنظمة التعليمية لتحقيق النتائج المرجوة.

المجتمعات والأسر من المساعدة في تحقيق النتائج من خلال مساهلة الفادة والمدارس. وللفت الاهتمام على الصعيد العالمي. ينبغي الاتفاق على مؤشر عالمي موحد لاستكمال التدابير الوطنية للتعليم. وينبغي للمجتمع الدولي تتبع تقدم البلدان في حصول جميع الأطفال على التعلم وتصنيفه ونشره. ولتقديم الدعم الفني والمالي وبناء القدرات اللازمة لما سبق. يجب على الشركاء العالميين تأسيس مبادرة عالمية للتعلم.

وتوصي اللجنة بأن يستثمر صناع القرار فيما ثبت أنه يحقق أفضل النتائج. يجب تحويل التمويل إلى أفضل التغييرات المنهجية التي أثبتت فعاليتها وممارسات محددة تعمل على تحسين التعلم. وتم اختيارها وتكييفها وفقًا لسياقات البلدان المختلفة. إن فهمنا للعوامل المثلى لتحسين العملية التعليمية أصبح الآن أفضل عن ذي قبل. ولسوء الحظ. فإن السياسة التعليمية تحتوي على قدر قليل جدًا من هذه المعرفة. وتظل بعض أكثر الأساليب التي أثبتت فعاليتها مهمة ولا تتمتع بالتمويل الكافي. في حين يستمر إنفاق المال على الممارسات والإجراءات الأخرى الأقل فعالية. على سبيل المثال. على الرغم من أن هناك أدلة قوية على فوائد التعليم باللغة الأم. لا يتلقى نصف الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التعليم باللغة التي يتحدثون بها. ويتطلب الحفاظ على الاستثمار الذي يركز على الإصلاحات والممارسات المثلى بناء أنظمة تسعى باستمرار نحو. وتعمل وفق أفضل المعلومات الجديدة المتعلقة بما يحقق النتائج المرجوة. بما في ذلك زيادة حصة التمويل المخصصة للبحث والتطوير والتقييم.

تنفق الدول النامية 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على تكاليف التعليم التي لا تؤدي إلى التعلم.

وأخيرًا. فإن تحسين الأداء يتطلب منع التقصير وتضييق الخناق على عدم الكفاءة والفساد الذي يمنع الطلاب من التعلم. في المتوسط. تنفق الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في كل عام على تكاليف التعليم التي لا تؤدي إلى التعلم. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في أنه نظرًا لوجود عدة عوامل. لا يقضي المعلمون معظم أوقاتهم في الفصول الدراسية. وقد أظهر استطلاع أجري في سبع دول إفريقية حصول طلاب المدارس الابتدائية في المتوسط على أقل من 2.5 ساعة من الدروس في اليوم الواحد. أي أقل من نصف الوقت التعليمي المستهدف. لا يمكن أن تكون زيادة الاستثمار وتحسين الكفاءة بديلًا عن بعضهما البعض. فكلهما أمر ضروري. وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموارد. ولكن إذا كانت جميع الموارد تدار على نحو أفضل.

يجب على القادة تعزيز أداء الأنظمة التعليمية من خلال السعي إلى التركيز على النتائج في كل مستوى. والتعلم من أفضل الأنظمة المدفوعة بتحقيق النتائج في التعليم ومختلف القطاعات.

اليوم. وفي العديد من المناطق حول العالم. لا يؤدي المزيد من الأموال إلى نتائج أفضل. كما تؤدي الجهود الرامية إلى تحسين التعليم إلى وجود تفاوت كبير في النتائج. بجانب تحقيق الاستثمارات والإصلاحات المماثلة لنتائج مختلفة بشكل كبير في أماكن مختلفة. على سبيل المثال. تنفق فيتنام المبلغ نفسه تقريبًا الذي تنفقه تونس على تعليم كل تلميذ. قياسًا للنسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ولكن في تونس يتخطى 64 في المائة فقط من الطلاب تقييم التعلم الدولي الثانوي. بينما تبلغ النسبة في فيتنام 96 في المائة. ويخلص تحليل اللجنة إلى أن إدخال تحسينات على عملية تصميم وتقديم التعليم سيحقق نجاحًا فقط إذا اعتمد على نظام قائم على تحقيق النتائج. ونظم التعليم القوية المدفوعة بتحقيق النتائج - التي تضمن التماسك عبر السياسات والمسار الواضح من السياسة إلى التنفيذ. والحوكمة والمساءلة الفعالة - هي أمور ضرورية لتحقيق نتائج قوية وتغيير دائم.

وكخطوة أولى نحو إنشاء هذه الأنظمة المدفوعة بتحقيق النتائج. توصي اللجنة بأن يضع صناع القرار الوطنيون المعايير الوطنية. إلى جانب تقييم التعلم. ورصد التقدم المحرز. واليوم. لا يخضع غالبية الأطفال في العالم النامي للاختبار بشكل منهجي. ويمتلك ما يقرب من نصف البلدان النامية فقط تقييمًا منهجيًا لعملية التعلم الوطنية على مستوى المدارس الابتدائية: وتقييمًا أقل بكثير على مستوى المدارس الثانوية. وقد قدمت نصف البلدان فقط تقارير عن إنفاقها الحكومي على التعليم.

يتيح تقييم التعلم للمعلمين وضع المناهج الدراسية المناسبة ويساعد القادة على استهداف الجهود والموارد الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويساعد نشر المعلومات حول النتائج والنفقات على تعزيز المساءلة وتحسين الكفاءة والنتائج.

وينبغي للبلدان وضع التقييمات الوطنية الخاصة بها كجزء من البنية التحتية المستدامة لجمع البيانات وتحليلها. كما ينبغي للبلدان تتبع أوجه الإنفاق من النظام حتى يصل إلى المدارس ونشر الحسابات الوطنية التعليمية لتسهيل إدخال التحسينات بكفاءة. وينبغي إتاحة البيانات للجمهور لتمكين

يمكن تحسين التعليم والتعلم بشكل كبير وسيصبح العائد على الاستثمار في التعليم أقوى بكثير.

إن الإنفاق الذي لا يؤدي إلى التعلم الحقيقي أو التقدم من خلال التعليم، والموارد غير المستهدفة بشكل جيد، وضعف الإدارة المالية هي أكبر مصادر الخسارة. ويمثل الفساد مشكلة خطيرة أخرى في بعض البلدان. ويجب على صناعات القرار اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إنشاء أنظمة معلومات إدارة التعليم التي يمكن الوثوق بها. تمكن المعلمين من قضاء أوقاتهم في التدريس ومعالجة الأسباب المنهجية للغياب، وخفض تكاليف المواد التعليمية.

التحول الثاني: الابتكار —

الاستثمار في الأساليب الجديدة والتكيف مع الاحتياجات المستقبلية.

إن تحسين أداء النظم الحالية ليس كافيًا. فهناك حاجة إلى الابتكار بعيد المدى لتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات الجديدة التي يحتاجونها للاقتصاد الجديد. وتوفير التعليم لملايين الأطفال بفعالية وكفاءة، والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة والفهم الجديد لكيفية تعلم الأطفال، ويجب على القادة تشجيع الابتكار في النظم التعليمية من خلال خلق بيئة يمكن أن ينشأ فيها الابتكار ويزدهر. وتحديد أولويات الابتكار في ثلاثة مجالات رئيسية تُعرف بأنها مجالات مهمة للنجاح في المستقبل: القوى العاملة المتعلمة، واستخدام التكنولوجيا، ودور الشركاء غير الحكوميين.

ستحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى

ضعف عدد المعلمين بحلول عام 2030.

سيكون الابتكار ضروريًا لتعزيز القوى العاملة المتعلمة وتوسيع نطاقها. سيزداد الطلب على المعلمين في البلدان النامية بشكل كبير في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب في البلدان ذات الدخل المنخفض تقريبًا بحلول عام 2030. ويمثل ذلك تحديًا من حيث تدريب القدر الكافي من المعلمين وتوظيفهم، ولكنه سيشكل أيضًا فرصة لإلقاء نظرة جديدة على القوى العاملة المتعلمة وكيفية تدريس المعلمين. وتوصي اللجنة القادة بتعزيز القوى العاملة المتعلمة وتنويعها. ويشمل ذلك التأهيل المهني المنهجي لكل من الوظائف التدريسية وغير التدريسية في مجال التعليم، من خلال تحسين تدريب المعلمين وتقديم الدعم لهم، إلى جانب منح تدريب متميز وتقديم الدعم

للوظائف غير التدريسية. يجب أن يحصل المعلمون على أجور مناسبة للمعيشة تعكس بشكل صحيح أهمية المهنة وتجعلها خيارًا مهنيًا جذابًا. ويحتاج صناعات القرار أيضًا إلى تنويع تركيبة القوى العاملة المتعلمة للاستفادة من المعلمين والحد من الوقت الذي يقضيه المعلمون في الأنشطة غير التعليمية، وتحسين التعلم وتخصيصه. وقد يشمل ذلك جلب المساعدين التربويين والعاملين في مجال الصحة وعلماء النفس وتقديم الدعم الإداري للسماح للمعلمين بتسخير مهاراتهم التعليمية على أكمل وجه. ولتسهيل هذه الإجراءات ووضع مقترحات محددة، توصي اللجنة بتشكيل فريق من الخبراء الدوليين رفيع المستوى لتوسيع دائرة القوى العاملة المتعلمة وإعادة تصميمها.

إن تسخير التكنولوجيا من أجل التعليم والتعلم يوفر فرصًا ضخمة لنحويل التعليم على جميع المستويات، وبحلول عام 2020، سيتمكن الجميع تقريبًا هواتف محمولة، وسيتملك 2.6 مليار شخص هواتف ذكية. وسيتمكن 56% من الأشخاص من الوصول إلى الإنترنت. سيتيح التعلم الرقمي الوصول إلى متعلمين جدد أو مستبعدين، وخفض التكاليف، وتعزيز التعليم، وتوفير طرق جديدة لجميع المتعلمين لاكتساب المهارات. وقد يكون أمرًا مهمًا في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي حيث ستصبح زيادة فرص الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، وأهمية التعلم أمورًا أكثر أهمية. ولكن اليوم، ينذر الوصول غير المتكافئ إلى الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية بتفاقم مشكلة عدم المساواة في التعلم. ففي أشد البلدان فقرًا يكون شخص واحد فقط من كل 10 أشخاص متصلًا بالإنترنت، وفي العديد من البلدان النامية، تتصل أقل من 10 في المائة من المدارس بشبكة الإنترنت.

لتسخير القوة التكنولوجية تسخيرًا كاملاً، توصي اللجنة بالاستثمار بين القطاعات ومن ثم اتصال جميع المدارس بالإنترنت وإنشاء البنية التحتية الرقمية الأوسع نطاقًا اللازمة للتعلم، ويجب دعم الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية باتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المهارات وأفضل الممارسات للمعلمين وواضعي السياسات وأرباب العمل والقادة بشأن كيفية تعظيم تأثير الابتكار الرقمي على التعليم والتعلم، ولتسهيل التوسع في التعلم الرقمي عالي الجودة. يتعين على الحكومات إنشاء منصات تعلم مشتركة وإدخال الأنظمة الباعثة على الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تشجيع الابتكارات في تقديم التعليم، سيصبح من المهم بشكل متزايد الابتكار في الاعتراف بالمهارات واعتمادها. للسماح للطلاب بالتعلم بطرق مختلفة للحصول على مؤهلات متساوية ذات قيمة.

يمكن أن يكون للابتكار في التعليم فائدة كبيرة إذا أدخلت الحكومات تحسينات على الشراكات مع الجهات غير الحكومية، وعلى الرغم من تحمل الحكومات المسؤولية النهائية عن ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم

قدرات الجهات غير الحكومية وابتكاراتها أو رسخت لمبدأ عدم المساواة بدلاً من ذلك، فسيعتمد هذا الأمر على كيفية إدارة أدوارها وتنظيمها. وتوصي اللجنة الحكومات بتعزيز قدرتها على تسخير إمكانات جميع الشركاء. وبشكل خاص، ينبغي أن يشمل ذلك تحسين الأنظمة التي يعمل وفقها مقدمو الخدمات التعليمية من غير الحكوميين من أجل تعزيز مساهماتهم وحماية حقوق الإنسان، وتوسيع دور أرباب العمل في تصميم الخدمات التعليمية وتقديمها.

عالي المستوى. فهناك إمكانات هائلة تتمتع بها مجموعة متنوعة من المنظمات في كل قطاع للمساعدة في توسيع التعليم وتحسينه إذا دخلت في شراكة مع الحكومات أو خضعت لتنظيمها على نحو فعال. وتلعب منظمات المجتمع المدني والشركات وأرباب الأعمال من جميع القطاعات دورًا مهمًا. وفي العديد من البلدان، تلعب دورًا توسعيًا في مجال التعليم - في القيادة والدعم والمساءلة. وكذلك في كونها من مقدمي الخدمات التعليمية والمستثمرين. وسواء زادت

اتفاق تمويل خاص بجيل التعلم: 12 توصية لإتاحة التعلم لجميع الأطفال

1. الأداء

أنظمة التعليم الناجحة
تضع النتائج في المقدمة والمركز

- 1 وضع المعايير وتتبع التقدم
- 2 وإتاحة المعلومات للرأي العام
- 3 الاستثمار فيما يقدم أفضل النتائج
- 4 تقليل الخسائر

2. الابتكار

تطور أنظمة التعليم الناجحة
أساليب جديدة ومبتكرة لتحقيق النتائج المرجوة

- 4 تعزيز القوى العاملة في مجال التعليم وتنويعها
- 5 تسخير التكنولوجيا للتعليم والتعلم
- 6 تحسين الشراكات مع الأطراف غير الحكومية

3. الشمولية

وصول النظم التعليمية الناجحة إلى
الجميع، بما في ذلك الأشخاص الأكثر حرمانًا و
تعليميًا.

- 7 إعطاء الأولوية للفقراء والأطفال -
- 8 الكونية التقدمية
- 9 الاستثمار في القطاعات لمواجهة العوامل التي تعوق التعلم

4. التمويل

تحتاج أنظمة التعليم الناجحة
إلى الاستثمار بشكل أكبر وأفضل

- 9 توفير موارد محلية أكثر
- 10 وأفضل من أجل التعليم
- 11 زيادة التمويل الدولي للتعليم وتحسين فعالته
- 12 إنشاء آلية استثمار خاصة بالتعليم في أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف
- 13 ضمان القيادة والمساءلة لجيل التعلم

التحول الثالث: الشمولية — الجهود والموارد المستهدفة للمعرضين لخطر عدم التعليم.

يتم تخصيص حوالي 46 في المائة من موارد التعليم العامة لتعليم نسبة 10 في المائة من الطلاب الذين يحصلون على أعلى تعليم. وعلى الرغم من العائدات العامة المرتفعة على مراحل التعليم ما قبل الابتدائي، فإنه يمثل 0.3 في المائة فقط من الإنفاق على التعليم في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وينبغي أن تضع الحكومات صيغ التمويل التي تشكل عاملاً مهمًا في زيادة الاستثمار اللازم للوصول إلى هؤلاء الأطفال المحرومين بسبب الفقر أو العجز أو عوامل أخرى. وينبغي أيضًا دعم الدور التكميلي للتمويل الخاص واسترداد التكاليف لتحقيق مستويات أعلى من التعليم عند الاقتضاء، مع الاعتراف بالعائدات الخاصة المرتفعة.

في جميع أنحاء دول أفريقيا جنوب الصحراء يتم إنفاق نسبة 0.3 في المائة فقط من الميزانيات المخصصة للتعليم على مراحل التعليم ما قبل الابتدائي.

وبطبيعة الحال، لا يكون توفير الفرص التعليمية كافيًا دائمًا. كما يجب على الدول أن تستثمر فيما هو أبعد من التعليم لمواجهة العوامل الأخرى التي تعوق التعلم. بالنسبة للعديد من الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس أو الذين لا يتلقون تعليمًا في الوقت الحالي، فإن أسباب استبعادهم من التعليم أو حرمانهم منه يكمن فيما هو أبعد من النظام التعليمي، على سبيل المثال، في البلدان ذات الدخل المنخفض، يُفقد ما يصل إلى 500 مليون يوم دراسي بسبب المرض كل عام، وغالبًا ما تكون الحالات المرضية قابلة للعلاج، في حين تنزوح فتاة واحدة من بين كل ثلاث فتيات في العالم النامي قبل بلوغ سن 18 عامًا، وعادة ما تترك التعليم عندما تنزوج.

وتوصي اللجنة بأن تتعهد الحكومات وتشجع على التخطيط المشترك والاستثمار وتنفيذه في مختلف القطاعات لتخطي حواجز التعلم الأكثر شيوعًا. وغالبًا ما تتطلب الجهود العمل المجتمعي والمساندة وهي أمور هامة من أجل تجاوز الأعراف ودعم التغيير المحلي، وقد يكون الابتكار والتكنولوجيا أمرين حيويين من أجل الشمولية، مما يساعد الأطفال على إيجاد طرق جديدة للتعلم والمشاركة. وقد تكون التشريعات الوطنية والعمل الدولي أمورًا أساسية في تدعيم جهود الشمولية وترسيخها. على سبيل المثال، يعتبر العمل المشترك والاستثمار في التعليم والصحة من الأمور المهمة بشكل خاص. وتنتشر اللجنة أن يقوم صناع القرار في مجموعة من الدول الرائدة بالاستثمار في المبادرات التعليمية الصحية المشتركة، وتوصي بالاستثمار الخاص في مجال تنمية الطفولة المبكرة وفي الخدمات المقدمة للمراهقات، والذي يمكن أن يحقق فوائد صحية وتعليمية تكاملية قوية.

يجب على القادة وضع مبدأ الشمولية على قائمة أولوياتهم من خلال توسيع نطاق توفير التعليم بطريقة تقدمية وتعبئة كل القطاعات لمعالجة العديد من العوامل التي تحدد ما إذا كان الطفل يبدأ دراسته، ويظل في المدرسة، ويتعلم في المدرسة.

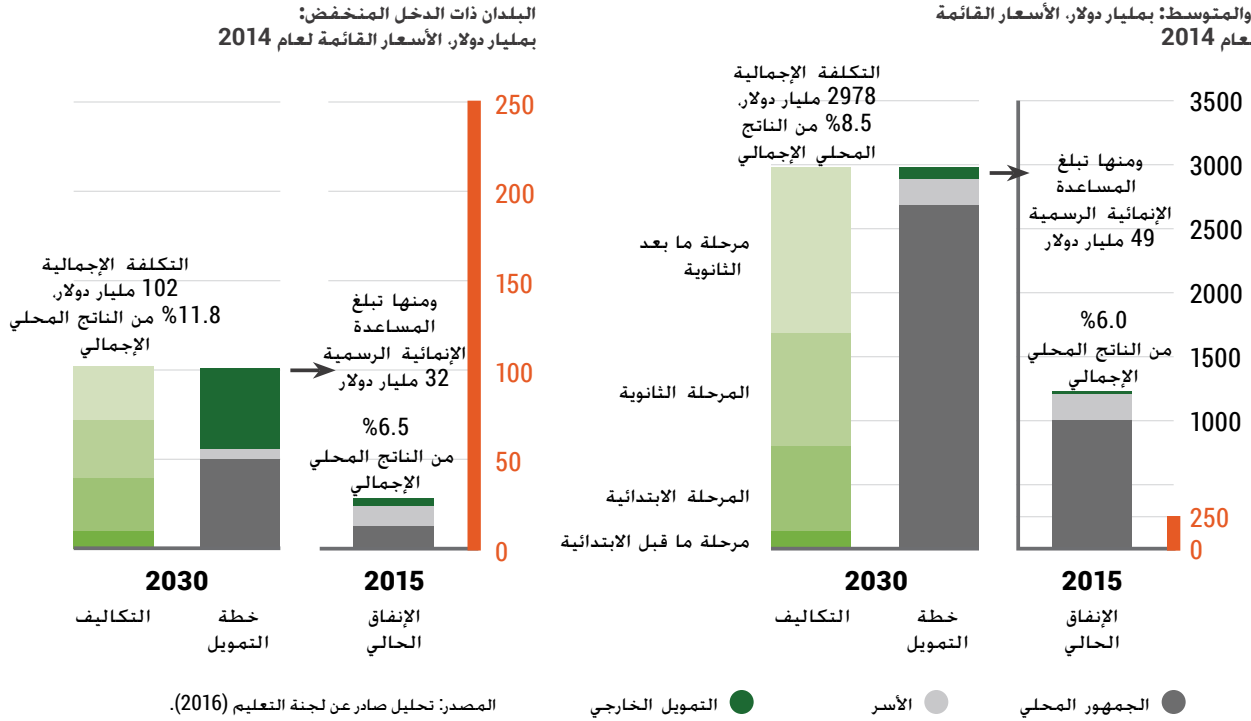
يعد الفقر سببًا رئيسيًا في عدم التحاق الأطفال بالمدارس أو استكمال دراستهم، وهو السبب في عدم التعلم يوميًا في المدرسة. في البلدان النامية، تبلغ الفجوة في معدلات إتمام المرحلة الابتدائية بين أغنى وأفقر الأطفال أكثر من 30 نقطة مئوية. وبالنسبة للملتحقين بالمدرسة، فإن متوسط الفجوة بين فرص أغنى وأفقر الأطفال في تحقيق مهارات المرحلة الابتدائية هو 20 نقطة مئوية. وتتفاقم حالات عدم المساواة نتيجة وجود سلبيات أخرى. فجنس الطفل وأسرته وخلفيته العرقية والثقافية والاقتصادية وموقعه الجغرافي وصحته أو درجة إعاقته ونسبة تعرضه للفقر أو الاضطراب أو النزاعات أو الكوارث كلها تلعب دورًا رئيسيًا في قدرته على التعلم والنجاح. في المناطق الريفية في الهند، على سبيل المثال، توجد فجوة تبلغ 20 نقطة مئوية في معدل التعلم بين الأطفال الأكثر فقرًا والأكثر ثراءً. وبإضافة تأثير نوع الجنس وتعليم الأم والتفاوت بين المناطق، تزداد الفجوة لتبلغ 80 نقطة مئوية.

وتنفق البلدان ذات الدخل المنخفض 46 في المائة من ميزانيتها المخصصة للتعليم على نسبة 10 في المائة من الطلاب الذين يحصلون على أعلى تعليم.

توصي اللجنة بتطبيق مفهوم التقدمية الكونية باعتبارها وسيلة لسد فجوة التعلم. ويُقصد بالتقدمية الكونية توسيع توفير التعليم عالي المستوى للجميع مع إيلاء الأولوية لاحتياجات الفقراء والمحرومين. كما أنه يقدم الإرشاد التوجيهي لتكون قرارات الإنفاق واعية، في ظل ندرة التمويل العام. وتوصي اللجنة بأنه، عند موازنة الإنفاق بين مستويات التعليم المختلفة ومجموعات السكان، يجب على صناع القرار إعطاء الأولوية للفقراء والأطفال بحيث تكون العائدات الاجتماعية أعلى، وتقليل إنفاق الأسر الفقيرة على التعليم الأساسي. ولسوء الحظ، فإن الإنفاق على التعليم في معظم البلدان اليوم يؤيد وبقوة الأشخاص الأغنى والذين يحصلون على أعلى تعليم، وعادة ما يميل نحو مستويات أعلى من التعليم. وفي المتوسط في البلدان ذات الدخل المنخفض،

تكاليف وتمويل مسار جيل التعلم

جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛ بمليار دولار. الأسعار القائمة لعام 2014



التحول الرابع: التمويل — زيادة تمويل التعليم وتحسينه.

سيكون التزامها بالاستثمار والإصلاح الدافع الأهم في الوصول إلى جيل التعلم. وستأتي أغلب الزيادة اللازمة من الأرباح المالية المتاحة للحكومات من النمو الاقتصادي. ولكن هناك حاجة أيضًا إلى زيادة حصة النفقات العامة المخصصة للتعليم. ولكن ذلك لن يكون كافيًا. لاسيما في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض حيث ستكون هناك حاجة إلى وجود دعم دولي كبير. وينبغي أن يكون التمويل الدولي متاحًا لجميع البلدان التي تحتاج إليه. ولكن يجب أن تكون هناك أولوية وفقًا للدول الأكثر احتياجًا والدول التي أثبتت التزامها بالإصلاح مع تقديم دعم إضافي للدول الضعيفة. ووفق تقديرات الإنفاق والتكاليف الخاصة باللجنة، يُتوقع زيادة الكفاءة في استخدام الموارد. بما يتماشى مع توصيات هذا التقرير.

ولتحقيق هذه الخطة الاستثمارية، توصي اللجنة باتخاذ إجراءات لزيادة

التمويل المحلي والدولي للتعليم وتحسينه.

ويجب على القادة جمع المزيد من الموارد المحلية للتعليم، وتدعو

الخطة الاستثمارية للجنة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى زيادة

النفقات العامة المحلية على التعليم من حوالي تريليون دولار في 2015 إلى

2.7 تريليون بحلول عام 2030، أو من 4 إلى 5.8 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي. وهو الأمر الذي يتطلب معدل نمو سنوي في الإنفاق العام على التعليم

يبلغ 7 في المائة. وينبغي للحكومات أن تخصص المزيد من عائدات النمو

إن انخراط جميع الأطفال في عملية التعلم سيتطلب تحولاً رابعاً - وهو توفير المزيد من التمويل للتعليم وضمان إنفاق جميع الأموال بشكل أفضل. وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة في الأداء والابتكار والشمولية لن يحسن فقط من تأثير الاستثمار في التعليم، ولكنه سيكون بالغ الأهمية أيضًا في تعبئة المزيد من الموارد من أجل التعليم. وينبغي عدم الحيلولة دون بلوغ أي دولة التزم بالاستثمار في نظامها التعليمي وإصلاحه أهدافها بسبب نقص الموارد.

ورؤية اللجنة لجيل التعلم ستتطلب إنفاقًا كليًا على التعليم يزيد بشكل

مطرده من 1.2 تريليون دولار سنويًا اليوم إلى 3 تريليونات دولار بحلول عام 2030

(بالأسعار الثابتة) في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويتم

الإبلاغ بالتوصيات المتعلقة بكيفية تحقيق ذلك من خلال تحليل مستويات

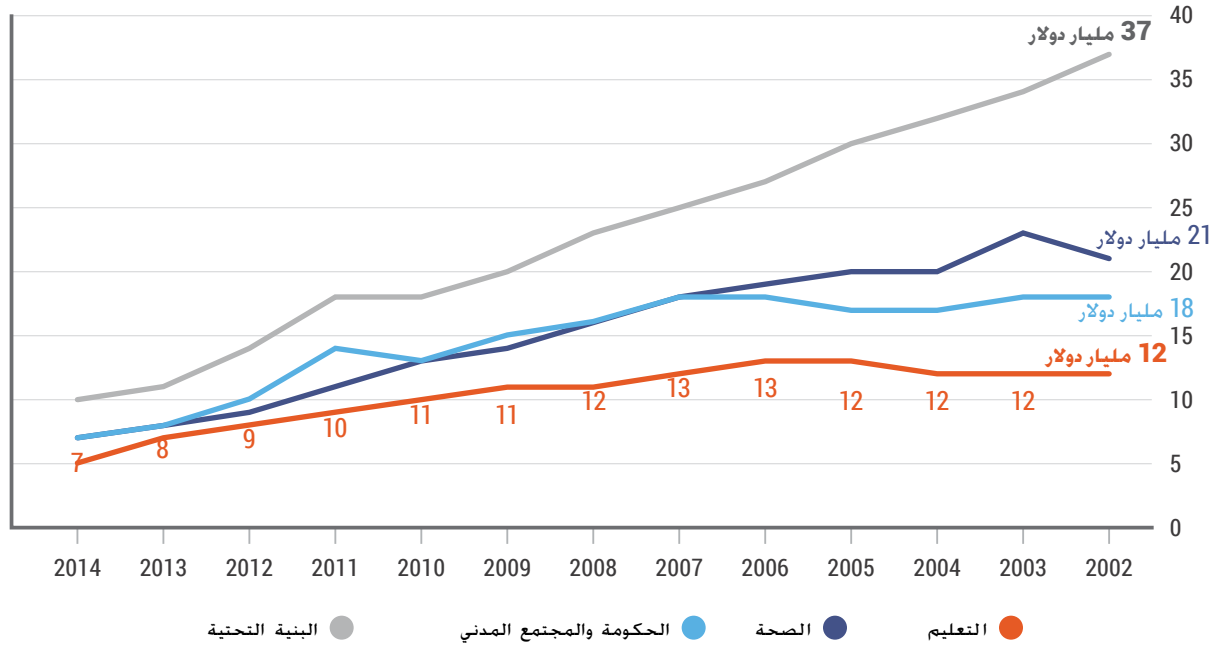
تعبئة الموارد المحلية القابلة للتحقيق من قبل مختلف البلدان ومن خلال أحدث

الاحتياجات والفرص لإعادة تشكيل التمويل الدولي للتعليم.

يجب أن تأتي الغالبية العظمى من هذه الأموال من الحكومات المحلية التي

الاتجاهات في المساعدات الإنمائية الرسمية القطاعية

بمليار الدولارات (أسعار قائمة لعام 2014)



المصدر: تحليل صادر عن لجنة التعليم استنادًا إلى لجنة المساعدة الإنمائية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016) ملاحظة: يشمل المساعدات المباشرة المخصصة للقطاع فقط. مع عدم وجود نسبة قطاعية لدعم الميزانية.

الحالية التي تبلغ 16 مليار دولار سنويًا إلى 89 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030. أو بمتوسط سنوي قدره 44 مليار دولار بين عامي 2015 و2030. وستظل هذه الأموال مهمة للبلدان ذات الدخل المنخفض. لتغطي في المتوسط نصف تكاليف التعليم لديها.

ومنذ عام 2002، انخفضت حصة المساعدات الإجمالية في مجال التعليم من 13 إلى 10 في المائة. في حين ارتفعت حصة البنية التحتية من 24 إلى 31 في المائة.

ويتطلب ذلك التغلب على التحديات الرئيسية في توفير التمويل الدولي وتوزيعه. وقد انخفضت حصة التعليم من المساعدة الإنمائية الرسمية من 13 في المائة إلى 10 في المائة منذ عام 2002. في حين ارتفعت حصة الصحة من 15 في المائة إلى 18 في المائة كما ارتفعت حصة البنية التحتية من 24 في المائة إلى 31 في المائة. ومن بين الجهات المانحة متعددة الأطراف. انخفضت حصة التعليم من المساعدات من 10 إلى 7 في المائة على مدى العقد الماضي. وقد وجهت المساعدات الإنمائية الرسمية للتعليم بشكل

للتعليم من خلال إعادة توزيع النفقات. وجمع المزيد من العائدات. أو كلا الأمرين. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن جميع البلدان النامية تقريبًا لديها القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية بشكل كبير. بمتوسط قدره 9 نقاط مئوية في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتطلب خطة تمويل للجنة من الدول التي نقل عن المتوسط المتوقع تحديد موارد لجميع مستوى دخلها لرفعه إلى هذا المستوى. وتطلب من الدول التي تزيد عن هذا المستوى الحفاظ عليه. بالإضافة إلى ذلك. ينبغي للحكومات أن تنظر في إعادة تخصيص الموارد من. على سبيل المثال. الدعم المكلف الذي تقدمه على الطاقة والنظر في الموارد المخصصة للتعليم. إلى جانب الإصلاحات الضريبية الواسعة. وعلى الرغم من أن الإنفاق العام المحلي على التعليم قد ارتفع بمعدل سنوي يقل قليلاً عن 6 في المائة سنويًا منذ عام 2000. فإن متوسط حصة التعليم من إجمالي الإنفاق العام قد قلت قليلاً في جميع فئات الدخل. ويجب أن ينعكس هذا الوضع.

يجب على المجتمع الدولي - الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين. وفاعلي الخير - زيادة التمويل الدولي للتعليم وتحسين فعاليته. وتوقع اللجنة أنه مع الكفاءة الزائدة والتوسع الكبير في التمويل المحلي سيلزم توفير 3% فقط من إجمالي التمويل من مصادر دولية. ولكن هذا الأمر لا يزال يعني أن التمويل الدولي للتعليم بحاجة إلى زيادة من الميزانية

7 مليار دولار. وقد قيمت اللجنة 18 آلية للتمويل المبتكر للتعليم مقابل عدد من المعايير بما في ذلك التأثير والقدرة على التمويل الإضافي والجودة. وتشمل المقترحات الخمسة الواعدة التي ينبغي تقديمها: السندات التعليمية وآليات التمويل المبتكرة لطلاب ما بعد المرحلة الثانوية، والتأمين ضد الكوارث بالنسبة للتعليم، والاستثمار المؤثر، وضرائب التضامن.

وأخيرًا، توصي اللجنة بإنشاء آلية استثمارية خاصة بالتعليم في أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB). وتضمن هذه الآلية استفادة التعليم من الفرصة غير المسبوقة لزيادة تمويل بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال رفع قواعدها الرأسمالية بشكل أكبر بكثير. وقد يزيد ذلك من القدرة الإقراضية لبنوك التنمية متعددة الأطراف بنسبة تزيد عن 70 في المائة، وتشير المفوضية إلى أن إنشاء مثل هذه الآلية ربما يؤدي إلى جمع 20 مليار دولار أو أكثر سنويًا من بنوك التنمية متعددة الأطراف للتعليم بحلول عام 2030 (مقارنة بالمبلغ الذي يتم جمعه اليوم وقدره 3.5 مليار دولار).

ستشجع الآلية بنوك التنمية متعددة الأطراف على تحديد الأولويات والابتكار في مجال التعليم، مع تخصيص حصة 15 في المائة من تمويل تلك البنوك للتعليم، وسيؤدي ذلك إلى زيادة التنسيق على مستوى التمويل وتعزيز تبادل البيانات والمعرفة فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف ومع الآخرين. وتشمل هذه الآلية أيضًا منصة التمويل التي ستزود التمويل من الجهات المانحة الثنائية، وفاعلي الخير، والمنظمات الخيرية (بالإضافة إلى 20 مليار دولار من بنوك التنمية متعددة الأطراف مباشرة)، وستستخدم هذه الأموال الممنوحة لتشجيع الجمع بين أنواع مختلفة من التمويل لتصميم الأدوات التمويلية تصميمًا أفضل يتناسب مع احتياجات البلدان المختلفة، وسيتم ربط حزم التمويل بالتمويل المحلي المتزايد والتركيز بقوة على الأساليب المبتكرة القائمة على النتائج، وستتشارك المنصة أيضًا مع أجنحة القطاع الخاص لبنوك التنمية متعددة الأطراف والمستثمرين التجاريين والمؤثرين لزيادة حجم التمويل وتعزيز التأثيرات. سيبني هذا النهج شكلاً جديدًا من أشكال التعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف كما سيعمل على زيادة حجم التمويل بما يتماشى مع المقترحات الواردة في الرؤية التي تحمل عنوان "من مليارات إلى تريليونات" التي أعدتها بنوك التنمية متعددة الأطراف لتمويل أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يجمع بين الفرصة الفريدة للاستفادة من موارد بنوك التنمية متعددة الأطراف ونقاط القوة الرئيسية للمقترحات السابقة للصندوق العالمي للتعليم.

غير كافٍ إلى البلدان التي في أمس الحاجة إليها، أو تلك التي التزمت بالاستثمار وعمليات الإصلاح. وقد تم صرف 24 في المائة فقط من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم للبلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2014. ومن اللافت للنظر أن أقل من 70 في المائة من مساعدات التعليم وصلت فعليًا إلى البلدان المستفيدة في عام 2014، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إنفاق حصة كبيرة من المساعدات المخصصة للتعليم العالي على المنح الدراسية في البلدان المانحة. كما يوجد نقص في تمويل بعض الجوانب ذات الأولوية في مجال التعليم، على سبيل المثال، على الرغم من زيادة الحاجة إلى تمويل التعليم في حالات الطوارئ بنسبة 21 في المائة منذ عام 2010، انخفض التمويل الدولي لهذا الجانب بنسبة 41 في المائة خلال الفترة نفسها، وأخيرًا، فإن الجهود المبذولة لاستخدام التمويل الدولي لتحفيز الإنفاق المحلي، أو التركيز على النتائج، أو الاستفادة من مصادر تمويل جديدة كانت محدودة.

لتحقيق أهداف التمويل الدولي، تدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق التمويل من جميع المصادر ووضع أهداف طموحة قابلة للتحقيق لكل منها، وتدعو اللجنة الجهات المانحة الثنائية إلى تخصيص حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الحصة المخصصة للتعليم من 10 إلى 15 في المائة، لتحفيز التمويل الجديد وجمعه، تدعو اللجنة إلى تطوير "التعهد بالتبرع للتعليم" لتشجيع الأفراد من أصحاب الثروات على تقديم التزام عام جوهري نحو التعليم، ومن ثم تحفيز أقرانهم على القيام بالعمل نفسه، وينبغي زيادة تمويل التعليم في الأزمات الإنسانية إلى مستوى 4-6 في المائة من المساعدات الإنسانية.

ينبغي للجهات المانحة أيضًا تحسين فعالية التمويل الدولي وتأثيره من خلال إعادة النظر في الأطر التي يتم خلالها تقديم المخصصات، إن التعليم المساوي لمبادرة الوصول العادل في القطاع الصحي للجمع بين الشركاء لوضع نهج مشترك ومنسق للتخصيص سيكون أداة قيمة. ويجب أن تمر حصة أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية عبر المؤسسات متعددة الأطراف لتحسين التنسيق ودعم تعزيز المنظومة على المدى الطويل.

ينبغي للجهات المانحة والمستثمرين والمؤسسات دعم آليات مالية مبتكرة لجمع مصادر جديدة لتمويل التعليم، وقد زاد التمويل المبتكر للتعليم بنسبة 500 مليون دولار على أقصى تقدير منذ عام 2000، مقارنة بمجال الطاقة الذي زادت نسبته إلى 14 مليار دولار والقطاع الصحي العالمي الذي زادت نسبته إلى

إن تحقيق الزخم والمساءلة أمران مهمًا للنجاح . تعد الرؤية الخاصة بجيل التعلم رؤية طموحة وقابلة للتنفيذ. سيعتمد التنفيذ الكامل للرؤية والنجاح النهائي فيها على القيادة القوية والمواطنين المُمكنين. وستكون قادرة على مساءلة هؤلاء القادة عن الإجراءات المتخذة أو غير المتخذة. ومن أجل تسهيل تنفيذها والتأكد من حصول الدول على الدعم المناسب المقدم من المجتمع الدولي، توصي اللجنة بتطوير إطار شفاف يحدد مسؤوليات الحكومات ويشجع التقارير المستقلة المعنية بهذا الإطار. لضمان منح هذه المساءلة الأهمية القصوى، توصي اللجنة بأن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا تطلب فيه من الأمين العام تعيين ممثل خاص للتعليم، يكون مكلفًا بالحفاظ على حقوق الأطفال من خلال مساءلة البلدان النامية والمجتمع الدولي بشأن الاضطلاع بمسؤولياتهم، بما في ذلك تقديم التقارير السنوية على أعلى المستويات العالمية إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

لتحديد المسار لجميع البلدان لاتباعه واستمرارية حالة الزخم، تدعو اللجنة إلى تشكيل مجموعة أولية من الدول الرائدة في الالتزام باعتماد التوصيات الواردة في هذا التقرير. وتدعو اللجنة للتحرك على الصعيد العالمي للدفاع عن حقوق كل فرد في التعليم وجعل مسألة الاستثمار التعليمي والإصلاح — نشاطًا للشباب والأسر والمعلمين ورجال الدين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني وقادة الأعمال و القادة السياسيين على جميع المستويات. وأخيرًا، للحفاظ على التعليم على رأس جدول الأعمال العالمي، توصي اللجنة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل هيئة مستقلة رفيعة المستوى تضم الممثل الخاص باعتباره رئيسًا مستقلًا لتوفير القيادة العالمية والدعم ودفع رؤية جيل التعلم إلى الأمام.

وأكثر من أي وقت مضى، يقدم التعليم حاليًا للعالم الفرصة لتأمين مستقبل الاقتصاد العالمي والاستقرار العالمي وتحسين حياة الملايين من الشباب. وعلينا أن نعمل الآن على اغتنام هذه الفرصة معًا.

